

تضحية

المحامي منير الشدياق
mounirchidiac2014@gmail.com

عزز الحقوق، والإستقرار والتوافق، ودعم الإقتصاد :

الأمن العام يطبق إستراتيجيا الأمن السياسي

يصنّف الامن عالميا اربعة انواع رئيسية: الامن الدولي او العالمي، الامن الاقليمي، امن الافراد، الامن القومي للدولة. يشكل الامن السياسي، وهو احد فروع الامن القومي، جزءا لا يتجزأ من الانواع الاربعة. في اختصار، يهدف الى ضمان تمتع المواطنين بحقوقهم السياسية، وضمان استقرار العلاقات، وحل اي خلافات بين مكونات المجتمع تحقيقا للاستقرار العام

وقيادتها، ومعرفة كيفية التوفيق بين التوجهات الانسانية المختلفة، والتفاعلات بين افراد مجتمع واحد او اكثر، سواء كانت مناطقية او دينية او سياسية او اقتصادية وغيرها. احتراماً لحقوق الجميع وضماناً للصالح العام، في ظل اجواء من الاستقرار الاجتماعي الذي يسعى الى تحقيقه. اما بالنسبة الى الامن السياسي، فما تجدر الاشارة اليه هو ان هذا المفهوم حديث العهد نسبياً، ولهذا السبب لا يوجد تعريف موحد له في العالم، وانما تنوعت تعاريفه بين بلد واخر او مجتمع واخر او فقيه من هنا ومجتهد من هناك.

على سبيل المثال نجد ان تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الامم المتحدة الاتمائي لعام 1994 اشار صراحة الى الامن السياسي وعرفه على انه: "الحماية من تهديد القمع السياسي والحماية من التعرض للصراعات والحروب والهجرة". في المقابل، نجد ان التعريف الاكثر انتشاراً في العالم له، والذي نُويده، هو الاتي: "ان الامن السياسي يتضمن العمل على التحرر من الخوف، وضمان تأمين الحماية من تهديد القمع السياسي، والحماية من التعرض للصراعات والحروب والهجرة لجميع المواطنين في الوقت ذاته من دون استثناء او تمييز على اعتبار ان تلك الحقوق هي حقوق مكتسبة لكل انسان، وتشكل العمود الفقري لاستقرار المجتمع".

اهدافه

استناداً الى التعاريف المشار اليها اعلاه، وغيرها ايضا، يمكن القول ان الامن السياسي يهدف الى تحقيق هدفين اثنين:



اللواء ابراهيم اطلق مخطوفين لدى تنظيمات ارامية.

العامة للامن العام منذ ما يقارب ست سنوات، عقب تولي اللواء عباس ابراهيم سدة المسؤولية فيها، الى وضع وتطبيق استراتيجية الامن السياسي تحقيقاً للاستقرار العام، الذي بدوره يدعم الاقتصاد تلقائياً. ما مفهوم الامن السياسي؟ ما الاهداف التي يسعى الى تحقيقها؟ ما الوسائل القانونية التي تعتمد عليها المديرية العامة للامن العام تحقيقاً للاهداف المرجوة منه؟ ما ابرز ما حققته في هذا المجال؟ الخ...

التعريف

قبل الدخول في تعريف الامن السياسي، لا بد من التوقف عند مفهوم سياسة التي مصدرها في اللغة كلمة ساس، اي سير الامور ورعى الشؤون. على هذا الاساس يقال بان السياسي هو من يتولى تسيير شؤون جماعة

المبادئ الانسانية والقانونية والوطنية الاتية:
اولاً: بالنسبة الى تحقيق الهدف الاول، اي ضمان تمتع المواطنين بجميع حقوقهم السياسية بارادة حرة. بعد ان كان في الماضي البعيد، وخصوصاً زمن الحرب المؤسفة، بعض قادة الاجهزة الامنية اللبنانية بمختلف تسمياتها، ينجرفون احياناً نحو دعم فريق سياسي لبنانيمفهوم الامن السياسي
حديث العهد

على حساب فريق او افرقاء اخرين، وان بشكل مبطن وغير مباشر، عبر محاولتهم التأثير بشكل مباشر او غير مباشر في الاراء والقرارات السياسية للمواطنين على سبيل المثال، كان قرار اللواء ابراهيم منذ لحظة توليه سدة المسؤولية في المديرية حاسماً وصارماً لناحية الوقوف على مسافة واحدة من الجميع فعلاً لا قولاً، ومنع اي تدخل للمديرية في الشؤون السياسية من اي نوع كانت، لا من قريب او بعيد، بحيث يقتصر دورها، بوصفها ضابطة عدلية، على حماية كل حقوق المواطنين المنصوص عليها في الدستور والقوانين اللبنانية، تحت اشراف القضاء المختص، ومنها بالطبع حقوقهم السياسية بشكل اساسي. فالامن لحماية حقوق المواطنين، لا لمحاولة التأثير فيها سلباً ام ايجاباً. هم وحدهم من يقررونها بارادتهم الحرة.

لا تعريف عالميا موحداً
للامن السياسيللامن السياسي هدفان:
حماية الحقوق السياسية،
والحماية من التعرض
للصراعات والحروب

امن عام للجميع

استراتيجية الامن السياسي التي وضعتها المديرية العامة للامن العام ارتكزت على

ثانياً: بالنسبة الى الهدف الثاني، اي الحماية من التعرض للصراعات والحروب والهجرة، ففي هذا المجال قامت المديرية، استناداً الى وسائل قانونية مباح لكل شخص او جمعية او مؤسسة خاصة او رسمية او غيرهم القيام بها بحسب القوانين اللبنانية والدولية النافذة، وهي تتمثل بالوساطة، المساعي الحميدة، المفاوضات، التسويات السياسية والديبلوماسية، التوفيق، وغيرها، بالسعي الى حل كل خلافات ونزاعات كانت قائمة اساساً او استجدت خلال السنوات الاخيرة، بين اي من الشخصيات والقوى والاحزاب السياسية اللبنانية في ما بينها، او بين اي من القوى الاجتماعية والاقتصادية في ما بينها، او بين اي منها وبين السلطة اللبنانية بمختلف اطرافها، او بين الدولة اللبنانية ودول اخرى. وكذلك بين دول عربية او اجنبية في ما بينها بهدف تعزيز الاستقرار اللبناني والاقليمي وتعميم ثقافة السلام من جهة اولى. وبهدف تحقيق مصالح الدولة اللبنانية المشروعة من جهة ثانية.

ابرز الانجازات

استراتيجية الامن السياسي التي وضعتها وطبقتها المديرية العامة للامن العام،



انجاز المصالحات سرا افضل للاستقرار العام ولاطرافها.

ساهمت من جهة اولى في حل الكثير من الملفات الامنية والسياسية والانسانية العالقة محليا واقليميا ودوليا، والتي كان يمكن ان تتطور الى اضطرابات امنية دراماتيكية لو لم تحل. هذه الملفات، بقسم كبير منها، خرجت الى الضوء الاعلامي. كما ساهمت من جهة ثانية في حل الكثير من النزاعات التاريخية والمستجدة بين شخصيات وقوى واحزاب لبنانية عدة، وهي في معظمها تمت سرا من دون الاعلان عنها. في ما يلي سنتطرق الى ابرز الانجازات التي اعلن عنها، والاطار العام للانجازات التي لم يعلن عنها، واسباب كتمانها.

ملفات اعلن عنها

من ابرز تلك الملفات المحلية والدولية التي ساهمت المديرية العامة للامن العام وعلى رأسها اللواء عباس ابراهيم في حلها، والتي تمت في ظل مواكبة اعلامية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- خلال تشرين الاول 2018 نجح اللواء ابراهيم، بالتعاون مع احزاب لبنانية، في انجاز مصالحة بين افراد من عائلة شومان في سرعين البقاعية، بعد صراع دموي طويل في ما بينهم.
- خلال كانون الاول 2016 نجح في فك اضراب اتحادات النقل البري، وهي من قوى المجتمع المدني، وتم فتح الطرق امام مراكز المعاينة الميكانيكية بعد اضراب تسبب باقفالها وقتا غير قصير، وذلك بفعل وساطة قام بها بين الاتحادات من جهة اولى، والسلطة السياسية صاحبة القرار من جهة ثانية.
- خلال نيسان 2017 نجح في تحرير 26 مخطوفا من الجنسية القطرية، بينهم افراد من الاسرة الحاكمة القطرية، كانوا اختطفوا في العراق عام 2015.



الامن العام على مسافة واحدة من جميع الاحزاب والقوى السياسية.

المديرية تقوم عبر استراتيجيا الامن السياسي بالسعي الى حل كل الخلافات

اللواء ابراهيم: التدخل في السياسة ممنوع، واجبنا حماية الحقوق

• في تشرين الاول 2013 نجح، بالتعاون مع وسطاء من دول قطر وتركيا وسوريا وفلسطين وغيرها ايضا، اضافة الى مساعي عدة شخصيات لبنانية في تحرير مخطوفا اعزاز اللبنانيين. وهم تسعة اشخاص خطفتهم مجموعة ارامية، لمدة 522 يوما، ضمن اراضي الدولة السورية.

• في كانون الاول 2015 نجح بالتعاون مع وسطاء قطريين وسوريين وغيرهما اضافة الى مساعي شخصيات لبنانية، في تحرير 16 عسكريا لبنانيا من الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي، كان تنظيم جبهة النصرة الارهابي خطفهم لمدة سنة واربعة اشهر.

• في آذار 2014 نجح في اطلاق راهبات معلولا الـ16 (14 منهن سوريات واثنان لبنانيتان)، وذلك بالتعاون مع وسطاء قطريين وسوريين وغيرهما، اضافة الى مساعي شخصيات لبنانية، بعدما خطفهن تنظيم جبهة النصرة الارهابي لمدة تزيد عن ثلاثة اشهر.

• في اواخر آب 2017، بعدما شاء القدر ان يكون العسكريون الثمانية المخطوفون لدى تنظيم داعش الارهابي قد استشهدوا، نجح في استعادة جثامينهم، اضافة الى جثمانين اثنين من رفاقهم استشهدا قبلهم بمدة.

لم يعلن عنها

تنقسم الى قسمين:

الاول: له علاقة بالامن القومي اللبناني، بالتالي المصلحة الوطنية العليا تقضي بعدم التطرق اليه سواء بشكل مباشر او غير مباشر.

الثاني: لم يكن له اي طابع امني قومي تقضي المصلحة الوطنية العليا عدم الاعلان عنه، وانما لم يعلن عنه لاسباب تتصل بالاستقرار السياسي والاجتماعي. اي ان اتمامه بسرية كان يعزز الاستقرار والهدوء، بخاصة السياسي، اكثر من حالة الاعلان عنه. فالوقائع تؤكد ان الاعلان عن اي حالة تفاهم، او وثيقة شرف مثلا، بين طرفين سياسيين متنازعين بحدة على

التفاوض

المساعي الحميدة:

تطبق المساعي الحميدة عندما تفشل المفاوضات، او عندما ينشب نزاع دولي ويسفر عنه سحب السفراء، او قطع العلاقات الدبلوماسية، او عجز اطرافه عن حسمه او حله. ففي هذه الحالات قد يتحرك طرف ثالث، من تلقاء نفسه او بطلب من الطرفين المتنازعين او من احدهما، لعرض مساعيه الحميدة والحض على تسوية النزاع بالمفاوضات، او على استئناف المفاوضات ان كانت قد توقفت. ينتهي دور القائم بالمساعي الحميدة بمجرد موافقة الاطراف المتنازعين على الدخول في المفاوضات او على معاودتها. اي انه لا يشترك معهم في تفاصيل المفاوضات.

الوساطة:

الوساطة مسعى ودي تقوم به دولة ثالثة، او شخصية حيادية، من اجل ايجاد حل لنزاع قائم بين دولتين. والجهة الثالثة هنا تشترك مباشرة في المفاوضات وفي اعداد التسوية. ليس هناك مدة زمنية معينة لانجاز الوساطة، الا اذا تم الاتفاق بين الاطراف المعنية على خلاف ذلك. كما ان مقترحات الوسيط ليس لها اي قوة الزامية. فالوساطة اختيارية. في حال نجحت يتم تنويجها باتفاق يوقعه الوسيط والاطراف المعنية بالنزاع.

التفاوض المباشر، المساعي الحميدة، الوساطة، هي احدى ابرز الوسائل الودية السلمية السياسية والدبلوماسية التي تنص عليها القوانين الدولية والعديد من الاتفاقات الدولية التي صادقت عليها الدولة اللبنانية، والتي تعتمدها المديرية العامة للامن العام ضمن استراتيجية الامن السياسي التي اطلقتها وتطبقها، لحل مختلف النزاعات المحلية او الاقليمية، او حتى الدولية.

في ما يلي نبذة مختصرة عنها:
التفاوض المباشر:

هي مشاورات ومباحثات تجري بين دولتين او فريقين متنازعين او اكثر، بقصد تسوية خلاف او نزاع قائم بينهما بطريقة ودية ومباشرة. لا توجد شكليات محددة في اجراء المفاوضات، اذ قد تكون شفوية او خطية. وقد يفضل الاعضاء انجازها بمفردهم، او عبر الاستعانة بطرف ثالث محط ثقة الطرفين. لا مدة زمنية محددة لانهاء المفاوضات. وللاطراف حرية مطلقة في اختيار الاساليب والطرق لاجرائها، كاتمامها بشكل علني تحت اضواء وسائل الاعلام واصدار التصريحات والتعليقات، ام في ظل احاطتها بالسرية والكتمان.

الصعيد السياسي الاستراتيجي على سبيل المثال، يجعلهما محط استهداف سياسي من المتضررين من ذلك التفاهم، ما يشكل مادة دسمة جديدة للكثير من التشنجات السياسية التي تعكر الاستقرار العام، والتي نحن في غنى عنها. ناهيك بمحاولات التدخل الخارجية لافشاله، او لاجراج اي من طرفيه امام جهات محلية او دولية.

بناء عليه، فقد نجح اللواء ابراهيم في الوصول، بشكل سري غير معلن، الى ميثاق شرف شفهي بين عدد من الشخصيات والاحزاب السياسية التي كانت تتصف علاقتها ببعضها باعلى درجات العداوة والحدة والتخوين.

من ابرز ما تضمنه احد موثيق الشرف الشفهية التي انجزت على سبيل المثال، وقف حملات التخوين الشرسة جدا بين اطرافه، ابقاء الصراع في ما بينهم ضمن حدود التعبير السياسي الهادئ غير المتشنج، بدء التعاطي في ما بينهم ضمن المؤسسات الدستورية من حيث الشكل

والمضمون بما يضمن تحقيق الصالح العام في الملفات الحياتية التي تهم المواطنين وفي ملف مكافحة الفساد، وغيرها ايضا. وتم تنفيذ ميثاق الشرف ذاك بشكل تدريجي وهادئ، ما انعكس مزيدا من الاستقرار العام، السياسي والاجتماعي، مقارنة مع المراحل السابقة. هذا الاسلوب التكنمي في حل الخلافات بين مختلف الاطراف الساسيين اللبنانيين سيبقى معتمدا من الامن العام، ما لم يطرأ اي ظرف تستدعي معه المصلحة الوطنية العليا الاعلان عن اي مصالحة او ميثاق شرف جديدين.

على مسافة واحدة

من المؤكد ان نجاح المديرية العامة للامن العام في حل كل تلك الملفات، المعلن وغير المعلن عنها، لم يكن ليتحقق لولا وقوفها اساسا على مسافة واحدة من الجميع، ولولا علاقتها الممتازة مع جميع الاحزاب والقوى السياسية والمدنية اللبنانية، هذا على الصعيد الداخلي. اما على الصعيد الدولي، فلا يخفى على احد ان مواقف

معظم القوى السياسية اللبنانية منقسمة، بشكل متناقض، تجاه العلاقة او الخصومة مع عدد من الدول الشرق اوسطية او العالمية. ومن دون الدخول في التسميات، فإن الامن العام يحدد علاقاته مع كل دول العالم انطلاقا من النصوص القانونية اللبنانية النافذة حصرا. على هذا الاساس، ان القوانين اللبنانية لا تمنع التعاطي الامع العدو الاسرائيلي. بالتالي، اذا استثنينا العدو الاسرائيلي، تحصر المديرية على ابقاء افضل العلاقات مع جميع الانظمة والدول العربية والاجنبية من دون اي استثناء، بما يسهل حل اي ملفات انسانية او ازمات سياسية او امنية او اجتماعية او اقتصادية تكون عالقة بين لبنان واي دولة اخرى. كل ذلك بهدف تعزيز الاستقرار العام عموما، وتحقيق المصلحة الاستراتيجية للدولة اللبنانية خصوصا، وهما امران يساهمان في دعم القطاعات الاقتصادية والسياحية وسواها، كما في تعزيز ثقافة السلام التي تضعها المديرية العامة للامن العام على رأس اولوياتها.